كلمة ونص

يونس خلف

معادلة التغيير والتفكير..!

ثمة حقائق لا تحتاج إلى كثير من التفكير ولا تحتمل الجدل ولاسيما عندما يقوم البعض بترحيل المسؤوليات وجعل الظروف الصعبة شماعة للعديد من أشكال الإهمال والتقصير وضعف الأداء.

صحيح أن الظروف صعبة وأصل البلاء في ظروفنا المعيشية الحرب والحصار وقطع شرايين الحياة لكن الصحيح أيضاً أن ثمة مشكلات ومنغصات تتعلق بالإرادة والإدارة.

وصحيح أن بعض أصحاب القرار فشلوا في إدارة الأمور ولم ينجحوا في التغلب على الصعاب نتيجة قلة الخبرة لكن ليس صحيحاً أن أي تغيير لمثل هؤلاء لن يؤثر على الواقع وأنه ليس بالإمكان أكثر مما كان.

إن مجرد النقاش بهذا الأسلوب هو ظلم للخبرات الموجودة ونسف وتهميش للكوادر التي تمتلك القدرة على الابتكار وتقديم الأفكار والحلول الممكنة. (ونكرر هنا الحلول الممكنة). ولعلنا نتفق أن ثمة ما هو ممكن لكن لم يتحقق.

لا يجوز تجاهل وجود الكفاءات السورية القادرة على تجاوز الانهيار الاقتصادي أو أضعف الإيمان التخفيف من تداعياته عندما تتوافر الأسس والمعايير التي تأتي بهذه الكفاءات لتكون في مكان الإدارة.

الكفاءات موجودة لكنها إما غائبة وإما مغيبة والأمر يرتبط بمدى الجدية بالمراجعة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية وتهيئة الظروف التي تخدم عوامل تجاوز الأزمة.

بدءاً من التغيير في التفكير قبل التغيير في الأشخاص مروراً بتغيير الوسائل والأدوات وصولاً إلى تعزيز ثقة المواطن بمؤسسات الدولة واقتصادها وعملتها الوطنية، ولعل ذلك يتطلب التفكير والتأمل في معادلة الإرادة والإدارة لأن هذه المعادلة هي كلمة السر في التغلب على العديد من الصعاب وإن كان ليس كلها.

الأمر الآخر الذي يرتبط بعوامل تجاوز الصعاب هو القرار الصائب الذي يجب أن يستند إلى معرفة آثار وتداعيات القرار وسلبياته والإيجابيات والمقارنة بينهما كي لا تصبح القرارات جزءاً من المشكلة وليس حلاً للمشكلة.

مدير المواساة لـ«الوطن»: ٣ إصابات متوسطة وشديدة الخطورة..

انفجار أسطوانة غاز في حي المزة بدمشق.. ووزارة الداخلية: إخماد حريق ضمن محل لبيع المواد الغذائية في (الشيخ سعد)

فادي بك الشريف

ازدادت خلال الأشهر الأخيرة الحرائق الناجمة عن انفجار أسطوانات الغاز في عدد من المحال ما خلف عدداً من الإصابات والحروق، وسط صدور تحذيرات من محافظة دمشق والمطالبة عبر مجلس محافظة دمشق بضرورة التشدد في هذا الموضوع وخاصة أن انفجار الأسطوانات يعود إلى عطل في الصمامات.

هذا وسمع أمس دوي انفجار في العاصمة تبين أنه ناجم عن انفجار أسطوانة غاز في أحد المطاعم توجه لإخماده فوج الإطفاء على الفور.

وأكدت وزارة الداخلية في بيان لها، انفجار أسطوانة غاز في أحد محلات تحضير المعجنات في محلة المزة فيلات غربية بمدينة دمشق وعلى الفور توجهت دوريات من قسم شرطة المزة الغربي وفرع المرور وقسم الأدلة الجنائية وفوج الإطفاء إلى المكان، وتبين إصابة تسعة أشخاص كانوا بالمكان تم إسعافهم إلى عدة مشاف في مدينة دمشق.

وأضافت الوزارة: نتج عن انفجار الأسطوانة أضرار مادية كبيرة بالمكان والمحلات المجاورة، مع تضرر اثنتي عشرة مركبة كانت مركونة بالقرب من مكان الحادثة، علماً أن التحقيقات ما زالت مستمرة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح مدير عام مشفى المواساة الدكتور عصام الأمين أن عدد الحالات التي استقبلها المشفى جراء الانفجار بلغ ٩ إصابات، ٣ منها حروق بين المتوسطة والشديدة الخطورة تم تحويلها إلى قسم الحروق في المشفى للقيام بالعلاجات اللازمة.

ولفت الأمين إلى أنه تم تخريج ٣ حالات مع تقديم العلاجات الإسعافية اللازمة للحالات المتبقية، مع توقع تخريجها اليوم، دون تسجيل أي حالات وفاة.

من جانبه قائد فوج الإطفاء بدمشق العميد داود عميري بين أن رجال الأطفال وعناصر الإنقاذ توجهت إلى مكان الانفجار على الفور لتصل إلى المكان خلال ٣ دقائق، وتبين انفجار أسطوانة غاز ووقوع أضرار مادية، مؤكداً أن ١٠ سيارات تضررت نتيجة الانفجار، مع تسجيل عدد من الإصابات.

وعلى نحو متصل، أكدت وزارة الداخلية إخماد حريق ضمن محل معد لبيع المواد الغذائية في منطقة (المزة- الشيخ سعد) بدمشق واقتصار الأضرار على الماديات، مضيفة: على الفور حضر فوج إطفاء دمشق وعناصر فرع مرور دمشق وقسم شرطة المزة الغربي وتم إخماد الحريق واقتصرت الأضرار على الماديات، ومازالت التحقيقات مستمرة لمعرفة سبب نشوب الحريق.

> قائد الفوج: ١٠ سيارات متضررة

٢٧٤ حديقة بحمص المستثمر منها ٦٠ فقط

مدير الحدائق لـ«الوطن»: مورد مالي مهم للمدينة ولا يسمح إلا باستثمار ١٠ بالمئة فقط من مساحة الحديقة

حمص- نبال إبراهيم

يزداد انتشار ظاهرة استثمار الحدائق العامة المنتشرة في أحياء مدينة حمص شهراً بعد شهر، ليتحول الكثير من الحدائق لمشاريع استثمارية كمطاعم وكافيتريات، مغلقة معظم أبوابها في وجه العامة ليقتصر دخولها على المقتدرين مادياً فقط.

وعبر المواطنون عن انزعاجهم وامتعاضهم من احتكار الحدائق العامة من المستثمرين ولاسيما أن معظم الاستثمارات قضت على معظم المساحات الخضراء، وحرمت الأهالي من ارتياد الحدائق التي بجوار أحيائهم ما زاد من معاناتهم مادياً لعدم قدرتهم على ارتياد أماكن للترفيه عن أنفسهم في ظل الظروف المعيشية الصعبة.

من جانبه بين مدير الحدائق بمجلس مدينة حمص وليد عطية لـ«الوطن» أن تمويل مجلس المدينة هو تمويل ذاتي من عائداتها وإيراداتها، وتعتبر عملية استثمار الحدائق مورداً مالياً مهماً لمجلس المدينة لتمويل المشاريع والموازنة الجارية، بالإضافة إلى رواتب الموظفين وتعويضاتهم.

وأكد عطية أنه لا يوجد استثمار لحديقة من الحدائق بشكل كامل أو منع للمواطنين من الدخول إليها على الإطلاق، وإنما مساحة الاستثمار لأي حديقة لا يتجاوز نسبة ١٠ بالمئة، وعلى سبيل المثال إذا كانت مساحة الحديقة ١٠ دونمات فلا يحق الاستثمار إلا على مساحة ألف متر وتبقى ٩ آلاف متر متاحة للمواطنين، ولا يحق للمستثمر التعدي عليها أو أن يمنع أي مواطن من ارتيادها.

وأشار إلى النقص الكبير في عدد العمال في المديرية خلال الآونة الأخيرة الذي لا يتجاوز عددهم ١٥٠ عاملاً وجميعهم من كبار السن حالياً، بالمقارنة بعدد العمال ما قبل الأحداث والبالغ عددهم حينها ٤٥٠ عاملاً ومعظمهم كانوا من فئة الشباب، وبالتالي فإن هذا العدد لا يغطي طبيعة الأعمال في الحدائق وخاصة أنها أعمال مجهدة، ومن هنا جاءت أهمية استثمار الحدائق أيضاً من حيث صيانتها وتأهيلها بالكامل إن لم تكن مؤهلة وفق شروط الاستثمار وبالتالي توفير عمالة وحمل عبء عن المديرية.

وبين عطية أن إجمالي عدد الحدائق العامة في مدينة حمص يبلغ ٢٤٧ حديقة منها بالخدمة ما بين ٥٠ إلى ٦٠ حديقة أي ما يعادل نحو ٣٠ بالمئة منها بالخدمة فقط، ومعظم الحدائق العامة الباقية يحتاج إلى إعادة تأهيل بالكامل وحالياً لا يوجد موارد مالية كافية ولا اعتمادات مالية لذلك، والمشكلة ليست فقط بإعادة التأهيل بقدر ما يتبع ذلك من عملية الاهتمام بها نتيجة لنقص العمال وضعف الإمكانات.. وأكد عطية أن الحدائق التي تعرضت للتخريب جراء الحرب يتم فقط حراثتها وإزالة الأعشاب منها من المديرية، وأما باقي الحدائق فيتم قص المروج وتقليم الأشجار وسقايتها، كاشفاً عن أن إجمالي عدد الحدائق المستثمرة بالمدينة ١٧ حديقة عامة.

ولفت عطية إلى أنه يوجد لجان في مجلس المدينة تقوم بمتابعة الحدائق التي يوجد فيها استثمار وتتابع المساحات الزائدة التي يتعدى بها المستثمر وتقوم بتنظيم الضبوط بحق المستثمرين المخالفين، مبيناً أن تجاوز المستثمر لا يكون في كتلة البناء على الإطلاق وإنما التجاوز يكون بوضع طاولات وكراسي زائدة عن المساحة المخصصة وخاصة خلال فصل الصيف وبالتالي أي مساحة زائدة يتم تنظيم فيها ضبط وعائداتها تعود لمجلس المدينة، مشيراً إلى تنظيم ٥ ضبوط مخالفة خلال جولة واحدة بالآونة الأخيرة.

وأشار إلى أنه لا يوجد خطة خلال العام الجاري لإعادة تأهيل حدائق، لأن عمليات التأهيل مكلفة جداً حالياً ولن يكون هناك عملية تأهيل كامل للحدائق وإنما بشكل تدريجي شيئاً فشيئاً، خاصة مع انخفاض عمل المنظمات بالحدائق بشكل كبير.

شكاوى من الكتب «المهترئة» المسلّمة للتلاميذ في اللاذقية

التربية: ٧٠ بالمئة كتب جديدة في الصفين الأول والثاني الابتدائي ومن الرابع وما فوق جميع الكتب مدورة

اللاذقية - عبير محمود

اشتكى عدد من أهالي طلاب وتلاميذ مرحلة التعليم الأساسي أن معظم الكتب التي تم تسليمها لأبنائهم «مهترئة وغير مكتملة»، مطالبين بإيجاد كتب بديلة صالحة للدراسة.

وحسب الأهالي فإن الكتب التي تم تسليمها لعدد كبير من الطلاب في الأيام الأولى من العام الدراسي، ملأى بالكتابات والخربشات بشكل يشتت ذهن الطالب عند الدراسة منها، إضافة لعدم تمكنه من دراسة قسم كبير من المنهاج بعدد من مواد الرياضيات واللغات بسبب النقص وحل الاختبارات فيها وربما تكون خاطئة!.

ووفقاً لشكاوى أهلية، فإنه تم تسليم كتب للحلقة الأولى من التعليم الأساسي بكتب ممزقة ينقصها عدد من الأوراق فكيف سيدرسها الطالب وكيف سيتم تعويضه عن النقص!، ناهيك عن التطشيب على عدد من السطور والفقرات في عدد من الكتب ما يجعلها غير صالحة للدراسة على الإطلاق.

وتساءل عدد من أهالي الطلاب عن كيفية قبول إدارات بعض المدارس لاستلام هذه الكتب من الطلاب نهاية العام الدراسي الماضي، إذ إنها تعتبر كتباً غير صالحة للتدوير إلى طلاب جدد وكان يتعين على الإدارة رفضها وتغريم من يحملها بمبالغ محددة وفق القانون، ما يتيح توزيع كتب جديدة بالعام الذي يليه بدلاً من توزيع كتب تم استلامها أساساً غير صالحة.

وحسب إحدى الشكاوى، فإن هناك إدارات مدرسية تقرّ الكتب لديها لتأمين الجيد منها لتلاميذ من أولاد المدرسين والإداريين في المدارس، وتوزيع السيئ والأسوأ إلى الطلاب «العاديين»، وذلك على مرأى من عدد من الأهالي الذين لا حول لهم ولا قوة.

وشدد عدد من أهالي طلاب المرحلة الابتدائية بأنهم سيعيدون الكتب إلى المدارس ويمتنعون عن استلامها في حال لم يتم استبدالها من الإدارة بكتب جديدة نوعاً ما، قائلين إنهم غير قادرين على شراء كتب جديدة في حال توافرها أساساً، وسط غلاء جميع النسخ العام الماضي والبحث عنها وكأنها تحولت إلى سوق سوداء للإتجار بالكتب المدرسية بدل توفيرها بالمجان كما كانت في سنوات سابقة، وفق قولهم.

وبالعودة إلى مدير التربية في اللاذقية عمران أبو خليل فقد أكد لـ«الوطن»، أن كل الشكاوى ستتم متابعتها للتأكد منها وخاصة في حال كان هناك تمييز في توزيع الكتب بين طالب وآخر أو تلميذ وآخر.

وأشار أبو خليل إلى أن نسبة توزيع الكتب الجديدة في الصفين الأول والثاني الابتدائي ٧٠ بالمئة فقط، والباقي كتب مدوّرة، ومن الصف الرابع وما فوق، جميع الكتب التي يتم تسليمها مدورة وليست جديدة. وأوضح أبو خليل أن توزيع الكتب وتسليمها يتم حسب المتوافر لدينا كمديرية.